المحاضرة السادسة: النقد التاريخي للوثائق الأرشيفية

تعريف الوثيقة التاريخية

الوثيقة التاريخية هي كل أثر مادي أو نص مكتوب أو مسجل خلفه الإنسان في الماضي، عن قصد أو غير قصد، ويصلح لأن يكون دليلا على حدث أو ظاهرة تاريخية، ويشمل مفهوم الوثيقة التاريخية الوثائق المكتوبة (الرسائل، المعاهدات، السجلات، المخطوطات). الوثائق غير المكتوبة (النقوش، العملات، الآثار، الصور، الخرائط، الشهادات الشفوية). ولا تكتسب الوثيقة قيمتها التاريخية إلا بعد فحصها نقديا من حيث أصلها، ومصداقيتها، وسياق إنتاجها، ودلالاتها. ويمكن للمؤرخ إخضاعه للنقد والتحليل من أجل إعادة بناء الماضي وفهم سياقاته السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية.

اهميه الوثيقه التاريخيه

الحفاظ على محتوياتها وعلى محتويات التاريخ والتراث والروايات على هيئه نصوص

اثراء عمليه البحث التاريخي وتزويدها بكل ما يحتاج اليه القائم عليها من معلومات

الاخذ بيد الباحث التاريخي والتمكينه من التعرف ما بين المعلومات التاريخيه الصحيحه من غيرها

الاطلاع على ثقافات العصور العابره والتعرف على الطريقه المتبعه في تلك الفتره في الكتابه والمصطلحات

تعد الوثيقه التاريخيه بمثابة الهوية الشخصية للامم والحضارات السابقة

الخطوات المنهجية لدراسة الوثائق التاريخية

أولًا: جمع الوثائق وحصرها

تبدأ الدراسة التاريخية بجمع الوثائق المتصلة بالموضوع محل البحث، سواء كانت وثائق مكتوبة (مخطوطات، سجلات رسمية، مراسلات، تقارير). أوثائق غير مكتوبة (نقوش، عملات، خرائط، صور، شهادات شفوية). ويشترط في هذه المرحلة، تجنب الانتقاء المسبق، والتحقق من النسخ المختلفة للوثيقة الواحدة إن وجدت.

ثانيًا: النقد الخارجي (نقد المصدر)

اثبات صحة الوثيقة اقبات انها غير منتحلة أو مشوهة وتزييف الوثائق أو الاصول وانتخالها في التاريخ كثيرعبر التاريخ، ويهدف إلى التحقق من أصالة الوثيقة وصحتها المادية، ويشمل:

1. **اثبات صحة الوثيقة**

اثبات انها غير منتحلة أو مشوهة وتزييف الوثائق أو الاصول وانتخالها في التاريخ كثيرعبر التاريخ

ويهدف إلى التحقق من أصالة الوثيقة وصحتها المادية، ويشمل: تحديد المؤلف أو الجهة المصدِرة. وفحص الأختام، التواقيع، الأسلوب، والخط.

2. تحديد تاريخ الوثيقة

تثبيت تاريخ الاصل بعد ان يتاكد الباحث التاريخي من الصحة العامة للوثيقة فان عليه ان يتحقق من تاريخ تدوين الاصل او يحدده اذا لم يمن موجودا لان هذا الامر هام في معرفة البعد الزمني وتاريخ وقوع الاحداث الواردة في الاصل وتاريخ تدوينها ومعرفة الزمن الذي ترجع اليه

_ مقارنة التواريخ المذكورة بالقرائن الداخلية والخارجية.

_ دراسة التقويم المستعمل (هجري، ميلادي...).

3. تثبيث مكان الوثيقة

لا يقل اهمية لتقدير قيمة ما تحتويه اذ ان معرفة المكان توضح هل دون شاهد العيان اخباره في مكان حدوثها ام في مكان بعيد عنه؟

4. تحديد هوية المؤلف

5. دراسة الشكل المادي

_ نوع الورق، الحبر، أسلوب الكتابة.

_ الاستعانة بالكوديكولوجيا والباليغرافيا عند المخطوطات.

ثالثا: النقد الداخلي (نقد المضمون)

ويُعنى بفحص محتوى الوثيقة ومعانيها، ويشمل تفسير النص او النقد الباطني الايجابي

1. **تحليل لغة الوثيقة ومصطلحاتها:** فهم دلالة الألفاظ في سياقها الزمني، والحذر من إسقاط المعاني الحديثة.
2. **اختبار صدق المعلومات:** اثبات الحقائق التاريخية ومقارنة مضمون الوثيقة بوثائق أخرى معاصرة، والكشف عن التناقضات أو المبالغات.
3. **تحليل موقف صاحب الوثيقة:** تحديد درجة التحيز أو الموضوعية، ومعرفة موقعه الاجتماعي والسياسي والفكري.

رابعًا: تفسير الوثيقة وربطها بالسياق التاريخي: لا تفهم الوثيقة بمعزل عن سياقها، لذلك يجب ربطها بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتفسير دوافع إنتاجها وأهدافها.

خامسا: المقارنة والتركيب التاريخي

في هذه المرحلة تقارن الوثائق المختلفة لاستخلاص القواسم المشتركة والفروق، ويعاد تركيب الحدث أو الظاهرة تاريخيا.

سادسا: صياغة النتائج التاريخية

تُعرض النتائج بلغة علمية دقيقة، مع التوثيق والإحالة الدقيقة إلى مصادرها، مع التمييز بين نص الوثيقة وتحليل المؤرخ.

التطورات المنهجية في النقد التاريخي للوثائق التاريخية

أولًا: المرحلة التقليدية (من العصور القديمة إلى القرن الخامس عشر)

تميّز النقد التاريخي للوثائق في مراحله الأولى بعدد من السمات، من أبرزها غلبة الرواية الشفوية، وعدم التمييز الواضح بين الخبر التاريخي والعناصر الأسطورية، إلى جانب غياب منهج نقدي صارم قائم على التحليل، حيث كان الاكتفاء في الغالب بنقل الوثيقة أو الخبر كما ورد دون تمحيص علمي دقيق. كما انصبّ الاهتمام في بعض الحضارات، ولا سيما في الحضارة الإسلامية، على دراسة سلاسل النقل (الأسانيد)، مع تركيز محدود على تحليل سياق الوثيقة ودلالاتها التاريخية والاجتماعية تحليلاً متكاملًا.

وقد تجلّت هذه الملامح في عدد من التجارب التاريخية المبكرة، من أهمها:

- في الحضارة اليونانية :اعتماد هيرودوت على الرواية الشفوية والرحلة والمشاهدة، مع بروز محاولات أولية وبسيطة لنقد الأخبار ومقارنتها.
- في التاريخ الإسلامي :تطوّر نقد الأسانيد والمتون على يد المحدّثين، وهو ما شكّل أساسًا مهمًا لما سيُعرف لاحقًا بالنقد الخارجي للوثائق، رغم أن هذا النقد لم يكن موجّهًا أساسًا لخدمة البحث التاريخي بالمعنى المنهجي الحديث.

ثانيا: مرحلة النهضة الأوروبية (القرنان 15–16)

تميز النقد التاريخي للوثائق في هذه المرحلة بالسمات التالية:

_ العودة إلى النصوص الأصلية.(Humanism)

_ ظهور الاهتمام بالمخطوطات والتحقيق اللغوي.

_ بداية التمييز بين الحقيقة التاريخية والخيال والاسطورة.

ومن أبرز الملامح الأولى للتطور المنهجي الذي مهّد لظهور ما يُعرف بعِلم المناهج، تنمية مهارات فحص اللغة والأسلوب، والتحقّق من أصالة النصوص ونِسبتها، إلى جانب تزايد الاهتمام بدراسة الوثائق الدبلوماسية (Diplomatics) بوصفها فرعًا أساسيًا في نقد الوثائق وتحليلها.

ثالثًا: مرحلة التأسيس المنهجي (القرنان 17–18)

تُعدّ هذه المرحلة مفصلًا حاسمًا في تطور النقد التاريخي للوثائق، إذ شهدت الانتقال من الملاحظات النقدية الجزئية إلى بناء قواعد منهجية واضحة. ويبرز في هذا السياق اسم جان مابيون (Jean Mabillon)، الذي يُعدّ المؤسس الحقيقي لعلم الدبلوماطيقا، من خلال كتابه الشهير De re diplomaticaالصادر سنة 1681.

سمات المرحلة:

- إرساء الأسس العلمية للنقد الخارجي للوثيقة، ولا سيما دراسة شكلها المادي.
- التمييز المنهجي بين الوثائق الأصلية والوثائق المزيفة اعتمادًا على معايير دقيقة.
- الاهتمام بتحليل الخصائص المادية للوثائق، مثل نوع الورق أو الرق، والحبر، وأنماط الخطوط، والأختام.

تطززت هذه المرحلة بما إضافاته إسهامات بيير بايل (Pierre Bayle)في ترسيخ النقد التاريخي العقلاني، والدعوة إلى إخضاع الروايات التاريخية للفحص والشك المنهجي. وفيها ايضا بروز بدايات المقارنة بين المصادر التاريخية المختلفة، بدل قبولها كما وردت، وهو ما مهّد لتطور المنهج النقدي الحديث في دراسة الوثائق.

رابعًا: المرحلة الوضعية (القرن التاسع عشر)

تميّزت هذه المرحلة بسيادة النزعة الوضعية، التي أكّدت الطابع العلمي للتاريخ، وقامت على الاعتقاد بإمكان الوصول إلى حقيقة تاريخية موضوعية من خلال الاعتماد الصارم على الوثائق. وقد تأثّر المنهج التاريخي في هذه المرحلة بمناهج العلوم الطبيعية، ولا سيما المنهج التجريبي القائم على الملاحظة والتحقق.

ومن سمات هذه المرحلة: هيمنة النزعة العلمية والوضعية في دراسة التاريخ. والإيمان بإمكانية إعادة بناء الماضي كما وقع فعليًا اعتمادًا على الوثائق. والتشديد على الموضوعية والابتعاد عن التأويلات الفلسفية أو الأخلاقية.

ومن ابر الرواد هذه المرحلة إسهام ليوبولد فون رانكه (Leopold von Ranke) الذي رفع شعار"إظهار الماضي كما وقع فعلا "، وهو ما أصبح منطلقا للمنهج الوثائقي الحديث. الذي كلل بوضع وضع قواعد صارمة للنقد التاريخي بشقيه: النقد الخارجي والنقد الداخلي.

وقد أسهمت هذه المرحلة في ترسيخ المنهج الوثائقي الذي لا يزال يشكّل أساس البحث التاريخي الأكاديمي المعاصر.

المرحلة النقدية المعاصرة (القرن العشرون إلى اليوم)

شهد النقد التاريخي للوثائق منذ القرن العشرين تحوّلًا عميقًا، تمثّل في تجاوز التصوّر الوضعي الكلاسيكي الذي كان ينظر إلى الوثيقة باعتبارها مرآةً موضوعية للواقع، لصالح مقاربة نقدية تشكّك في حيادها وتؤكد طابعها المركّب والمشروط. وقد أسهم إدماج مناهج العلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا واللسانيات، في توسيع أفق تحليل الوثائق، ولا سيما مع بروز مدرسة الحوليات الفرنسية على يد مارك بلوخ ولوسيان فيفر، التي دعت إلى ما عُرف بـ ديمقراطية المصادر، حيث لم تعد الوثيقة مقتصرة على النصوص المكتوبة، بل شملت كل أثر اجتماعي أو مادي قابل للتحليل العلمي.

وفي هذا السياق، تطوّر النقد التاريخي ليُركّز على فهم السياقين الاجتماعي والاقتصادي لإنتاج الوثيقة، وعلى قراءة ما تُخفيه الوثائق بقدر ما تُصرّح به، مع بروز أشكال جديدة من النقد، مثل النقد الإيديولوجي والسوسيولوجي. كما تميّزت المرحلة المعاصرة بتعدّد المقاربات المنهجية، من تحليل الخطاب والبنيوية إلى التفكيكية والسيميولوجيا، وبظهور مصادر تاريخية جديدة كالصورة، والصحافة، والأرشيف السمعي والبصري، والشهادات الشفوية، وهو ما أسهم في تجديد دراسة الوثائق وترسيخ الطابع التعددي والمنفتح للمنهج التاريخي المعاصر.